سعربرميل النفط الكويتي ينخفض ل45.24 دولارأ انخفض سعر برميل النفط الكويتي خلال التعاملات الأخيرة بواقع 19 سنتاً، وذلك وفق السعر المعلن في

مؤسسة البترول الكويتية. وحسب بيانات المؤسسة بلغ سعر برميل النفط الكويت

بتعاملات الأمس 45.24 دولار للبرميل، مقابل 45.33 دولار

للبرميل في تعاملات الحمعة الماضدة. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط عند تسوية التعاملات، بدعم مخاوف نقض الإمدادات جراء العواصف في خليج المكسيك؛ التي أدت إلى إغلاق أكثر من نصف إنتاج

عند التسوية، زاد سعر العقود المستقبلية للخام الأمريكي نايمكس تسليم أكتوبر بنحو 0.7% مسجلاً 42.62 دو لار للبرميل. وارتفع سعر العقود الآجلة لخام برنت القياسي تسليم شهر أكتوبر بأكثر من %1.5 ليصل إلى 45.01 دولار .

alwasat.com.kw (9)

Find. Profit. Grow.

الأربعاء 7 محرم 1442 هـ/ 26 أغسطس 2020 - السنة الرابعة عشر – العدد 23756 E 3756 السنة الرابعة عشر – العدد 3756 E 3756

خلال ندوة افتراضية نظمتها وزارة النفط بعنوان » أثر كورونا على أسعار البترول في الخليج »

تحول الاستثمار النفطي نحو الأسواق الناشئة الواعدة يعزز مصادر دخل الكويت

- ♦ الشريعان: لا ينبغي الاعتماد كلياً على بيع النفط الخام الدي يتعرض لصدمات حادة في الأسعار
- الشيخة تماضر: الندوة تأتي تجاوباً مع النظروف العالمية وتعكس جهود الكويت داخسل «أوبسك»

قال دكتور الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت أنور الشريعان ان الكويت ينبغي أن تتجه إلى الاستثمار النفطي في الأستواق الناشئة الواعدة كأفريقيا من خلال إنشاء مصافي تكرير ومصانع للبتروكيماويات تعمل على تعظيم دخل الدولة، وأن لا نعتمد بشكل كامل على بيع النفط الخام الذي يتعرض لصدمات حادة في الأسعار وكان أخرها العام الحالي منذبدء تفشى جائحة فيروس كورونا

وذكر الشريعان خلال ندوة افتراضية نظمتها وزارة النفط أمس عبر تطبيق زووم بعنوان» أثر جائحة كورونا على أسعار البترول وأسعار الوقود في دول مجلس التعاون الخليجي»، أن فلسفة الادارة في

القطاع النفطي لا بدأن تتحول إلى فكر القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الربحية وليس تحقيق الإيرادات فقط، مشيرا إلى أن القطاع النفطي في الكويت يعامل على ر. أنه قطاع خاص ولكّنه في الحقيقة يعامل

وطالب الشريعان بضرورة إعادة تسعير سعر برميل النفط في ميزانية الكويت للسنة المالية الحالية 2020 / 2021 إلى مستوى 40 دولار للبرميل، متوقعاً ان يستمر عجز ميزانية الكويت لسنوات في ظل الأسعار المتدنية ويجب أن تتجه الدولة إلى الاقتراض نظرا لانخفاض تكلفته على الدولة مقارنة بتسييل الأصول في صندوق الاحتياطي

وذكر ان الكويت عليها انشاء مشاريع

من جانبها، قالت مديرة العلاقات العامة

خالد الاحمد الصباح أن تنظيم وزارة النفط للندوة الافتراضية عن أثر جائحة كورونا على أسعار النفط والوقود في دول الخليج العربي، تعتبر الأولى من نوعها التي تنظمها الوزارة وفق آلية الحوار المباشر عن بعد باستخدام منصات التواصل الرقمى الحديثة، وذلك ضمن سلسلة فعاليات متخصصة ستنفذها الوزارة خلال الفترة المقبلة ، تشمل

للمصافي والبتروكيماويات في الخارج وليس في الداخل فقط وان يتم التوجه الي الأسواق الناشئة البكر مثل العديد من الدول

والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر

عدداً من الندوات والمحاضرات المتخصصة. وذكرت الشيخة تماضر خالد الأحمد

الصباح في مداخلة لها خلال الندوة، أن أهمية الندوة تأتى تجاوبا مع الظروف التي يمر بها العالم اليوم جراء انتشار وباء كورونا المستجد، والانعكاسات السلبية النشاط الاقتصادي. التي أثرت على أسعار النفط نتيجة انخفاض

كميات الطلب نتيجة الإجراءات الصحية التي تفرضها كثير من دول العالم لاحتواء الفيروس مثل الإغلاقات وتقييد حركة المواطنين والسفر، والتوقّف شبه التامّ في

وثمنت الجهود التى تقوم بها دولة الكويت ودول الخليج العربى داخل منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» وحلفاؤها من الخارج في هذه المرحلة الحساسة لاستقرار أسعار النفط وتوازن السوق.

في الربع الثاني من العام الجاري

أرباح الشركات المدرجة ببورصة الكويت تهبط 90 بالمئة

أَرِيحَ الشركاتَ في الكويتَ : الرَّبِعَ النَّتِي 2019 مُثَانُ الرَّبِعَ النَّتِي 2000 (مُؤِرَّ مُورَانُ أَمْرِيكِي)

0.00 0.04 0.04 0.09 0.08 0.02 0.02 0.05 0.06

شهدت الشركات المدرجة في بورصة الكويت أحد أعلى معدلات التراجع على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثاني من 2020، إذ هبط إجمالي صافي الربح بنسبة 90 % على

وحققت الشركات المدرجة بالبورصة الكويتية في الثلاثة أشهر المنتهبة بـ30 يونيو السابق أرباحاً بـ161.5 مليون دولار، مقابل 1.54 مليار دولار بذات الفترة من 2019.

وحسب تقرير شركة كامكو للاستثمار، فقد تم تسجيل أعلى معدل انخفاض في الأرباح من حيث القيمة المطلقة على أساس سنوي من قبل قطاعات البنوك، والخدمات المالية، والعقار، والنقل، حيث انخفض صافي أرباح تلك القطاعات بمقدار 1.1 مليار دولار أمريكي خلال تلك الفترة.

من جهة أخرى، سجلت القطاعات

للإنفاق ضمن تلك القطاعات. الأداء قطاعياً أشار التقرير إلى تراجع صافي ربح

الأصغر حجماً مثل الأغذية والمشروبات

#Q219 **#**Q220

وأجهزة ومعدات خدمات الرعاية الصحية نمواً في الأرباح على أساس سنوي خلال الربع الثاني من العام 2020 نتيجة للطبيعة غير الدورية

المؤشرات تواصل الصعود لليوم الثاني.. وسط زخم بالتداولات

قطاع البنوك الكويتي بنسبة %88 إلى 102 مليون دولار في الربع الثاني من2020، مقابل 817 مليون دولار أمريكي بنفس الربع من 2019، إذ سجلت جميع البنوك انخفاضاً في صافى الربح نتيجة ارتفاع المخصصات على خلفية تداعيات تفشى فيروس

بنسبة 35.4 % لتصل إلى 150 مليون دولار أمريكي بالربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بـ232.6 مليون دولار أمريكي في الربع المناظر من 2019. ومني قطاع الخدمات المالية بخسائر

بلغت قيمتها في الربع الثاني من العام 2020 نحو 75.9 مليون دو لار أمريكي، دولار أمريكي في الربع الثاني من العام

كما كان قطاع العقار من أكثر القطاعات التي ساهمت في التأثير سلباً على ربحية البورصة، إذ سجل القطاع صاَّفي خسائر قدرها 89 مليون دو لارّ أمريكي في الربع الثاني من العام 2020 مقارنة بصافى ربح قدره 45 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من العام

لتصنيف متعهدي المقاولات العامة أما على صعيد قطاع الاتصالات، فقد تراجعت أرباح شركات القطاع



سيتم العمل بها اعتباراً من الأسبوع القبل

«جهاز المناقصات» يصدر القواعد التنظيمية

لشروط الواجبة في شأن إعادة تنظيم قواعد وإجراءات ومعايير تصنيف متعهدي المقاولات العامة، وقال رئيس مجلس إدارة الجهاز عبدالله سعود العبدالرزاق في تعميم، من المقرر أن يتم العمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) الأسبوع المقبل.

وجاء في التعميم الذي حمل رقم 1 لعام 2020، أن متعهدي المقاولات ينقسمون إلى 4 شرائح وفقا للتخصصات الرئيسية وهي أعمال البنية التحتية وأعمال المباني والأعمال الميكانيكية وأخيرا

ويصنف متعهدو المقاولات العامة الى 4 فئات، وذلك من خلال تولى لجنة تصنيف متعهدي . المقاولات العامة تصنيف المقاولين المتقدمين إلى 4 فئات كل حسب مركزه المالي والفني وأعماله السابقة، وذلك من خلال الفئة الاولى والتي تشمل متعهدي المقاولات القادرين على القيام بالمشروعات الكبرى أو ذات المستوى المهني العالمي والتي تزيد

أما الفئة الثانية التي تشمل متعهدي المقاولات ذوي القدرة الفنية والمالية الذين يجوز لهم الاشتراك في مناقصات لا تقل تقديراتها عن 5

كما ان الفئة الثالثة تشمل متعهدي المقاولات الذين يسمح لهم بالاشتراك في المناقصات التي لا تقل تقديراتها عن مليون دينار ولا تزيد على 10 ملايين دينار، أما الفئة الرابعة فتشمل متعهدي

أصدر الجهاز المركزي للمناقصات العامة الحد الأقصى المقرر له. وحدد التعميم الاجراءات والشروط والمعايير

تقديراتها المبدئية على 10 ملايين دينار.

ملايين دينار ولا تزيد على 100 مليون دينار.

المقاولات الذين يسمح لهم بالاشتراك في المناقصات

التي لا تقل تقديراتها عن مليوني دينار، ولا يجوز أن ترسو على متعهد المقاولات العامة أعمال إذا أضيفت قيمتها الى ما بقي عنده من أعمال جاوزت

الفنية الواجبة والتي تشمل ان تكون الشركة قد مضى على تأسيسها أو ممارسة النشاط بالنسبة للأفراد 3 سنوات وأن يقدم الميزانية الخاصة للشركة عن الشلاث سنوات وان تكون مدققة من مكتب تدقيق حسابات ومعتمدة من الجهات الحكومية المختصة، وأن يكون الجهاز الفني للشركة أو للأفراد مختص في أعمال التصنيف المطلوب، وان تكون الشركة أو الفرد قد شارك أو نفذ مشاريع حكومية داخل الكويت في مجال الاختصاص عن طريق الجهاز أو الجهات الحكومية الأخرى شريطة ان يقدم صورة تراخيص البناء حتى يقوم الجهاز بتقديم هذه الاعمال والنظر في مدى كفايتها لمنح المتقدم فئة التصنيف المطلوبة من عدمه. وجاء من ضمن الشروط ألا يقل رأسمال الشركة أو الأصول المملوكة للفرد عن الفئة الاولى 10 ملايين دينار، الفئة الثانية 5 ملايين دينار، الفئة الثالثة مليون دينار والفئة الرابعة 100

وحول المعايير الفنية للتصنيف حدد تعميم الجهاز المركزي للمناقصات العامة عددا من المعايير التي يجب توافرها بالحد الادنى وهي: الجهاز الفني، جهاز الدعم المساند، سابق الخبرة، أنظمة إدارة الجودة، الصحة والسلامة المهنية، إدارة المشاريع وأخيرا الوضع المالي.

ارتفعت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت

على نحو جماعى عند إغلاق تداولات اليوم الثلاثاء، مع زخم بالتداو لات.

وصعد مؤشر السوق الأول 1.13 %، وارتفع العام 0.9 %، كما زاد المؤشران رئيسى 50 والرئيسي بنسبة 0.33 %، و 0.25 % عن مستّواها

وانتعشت التداولات امس، إذ سجلت السيولة 58.7 مليون ديـنـار، مقابل 37.8 مليون دينار بالأمس، وبلغت الكميات 268.6 مليون سهم، علماً بأنها كانت تبلغ 175.3 مليون سهم في الجلسة السابقة. وتصدر «حيات كوم» القائمة الخضراء بنسبة 76.67%، بينما تصدر الوطنية الدولية القابضة التراجعات بـ9.41%.

وبشأن أنشط التداولات، تقدم شمال الزور المنخفض 0.31 % الكميات بواقع 29.18 مليون سهم، فيما جاء الوطني على رأس السيولة بـ9.71 مليون دينار، بنمو %2.1..



مع بداية الربع الثالث من 2020

أعلن بنك الكويت الوطنى استعادة الإنفاق الاستهلاكي وتيرة النمو في بداية الربع الثالث بالكويت ليعكس بذلك اتجاهه الهبوطي الذي لازمه على مدى الشهور الماضية، فإعادة فتح بعض الأنشطة الاقتصادية قابلها تزايد للطلب الاستهلاكي المكبوت بسبب فيروس كورونا

وتشير التوقعات إلى أن نمو الإنفاق الاستهلاكي قد يرتفع في أغسطس الجاري في ظل تخفيف المزيد من القيود قبل أن يعاود التراجع مجدداً بالتزامن مع هدوء ستشهده وتيرة الانتعاش مع إعادة فتح الاقتصاد.

ولفت الوطني في مذكرة بحثية إلى أن ذلك يأتي رغم استمرار المخاوف المحيطة بالأمان الوظيفي وحالة عدم اليقين الاقتصادي تمثل أعباء شديدة على ثقة المستهلك بصفة عامة. وبين أن الإنفاق الاستهلاكي ارتفع في

أساس سنوى وفقاً لأحدث التقارير الشهرية الصادرة عن شركة كي نت؛ ليعكس بذلك أدائه المتراجع الذي امتد على مدى عدة شهور، بفضل تخفيف القيود على التنقل وإعادة فتح المحلات

0.1% فقط على أساس سنوي في الشهر الماضى، فيما يعد تحسناً كبيراً مقابل التراجع الذى شهدته بنسبة %35 في يونيو السابق له، بينما تزايد الإنفاق عبر الإنترنت بنسبة

وفي واقع الأمر، قد تكون إجراءات الإغلاق المطولة قد أدت إلى تغييرات طويلة الأمد في السلوك الاستهلاكي، حيث أدت تدابير البقاء في المنزل بهدف احتواء الجائحة إلى تعزيز اقبال

كما تراجعت معاملات نقاط البيع بنسبة هذا إلى جانب اضطرار شريحة كبيرة من

المستهلكين للتسوق عبر الإنترنت.

كما تلقى الإنفاق دعماً جزئياً بفضل تراكم المدخرات، لأسباب ليس أقلها تأجيل سداد أقساط القروض لمدة ستة أشهر (والتي من المتوقع أن تساهم مؤقتاً في توفير أكثر من مليار دينار كويتي من الدخل، أي ما يعادل أكثر من 5% من القيمة المقدرة لإنفاق الأسر المعيشية في

السكان إلى قضاء عطلاتهم الصيفية داخل الكويت نتيجة لفرض قيود صارمة على السفر. وعلى الرغم من أن الإنفاق الاستهلاكى قد يكتسب المزيد من الرخم خلال الشهر الجاري والفترة المتبقية من الربع الثالث في ظل التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على وسائل النقل العام والمطاعم وخدمات الرعاية الشخصية والنوادي الصحية وأماكن الترفيه الأخرى، إلا أن ذلك الأداء قد يتباطآ مع

وأشارت إلى أن استمرار المخاوف المتعلقة بالدخل الأمن، خاصة بالنسبة للوافدين، قد يؤثر سلباً على الاقتصاد وثقة المستهلك في وبينت المذكرة البحثية أن مقدار انتعاش

الإنفاق الاستهلاكي سيتوقف على مدى شعور المستهلكين بالأمان تجاه مستويات الدخل، والتأثير المرتقب على التركيبة السكانية للوافدين وكذلك المسار المستقبلي لجائحة كوفيد 19- وتجنب الإغلاق المستقبلي للاقتصاد وإيقاف أنشطة الأعمال والقيود المفروضة على

انحسار الانتعاش المبدئي الناتج عن إعادة فتح

وتشير التوقعات إلى أن استمرار ضعف اوضاع سوق العمل قد يساهم في التأثير سلباً على آفاق نمو الإنفاق الاستهلاكي على المديين

سنوي في الربع الأول من عام 2020 مقابل 3.2% في الربع الرابع من عام 2019.

ويأتي ذلك نتيجة لتباطؤ وتيرة التوظيف القطاع الخاص (إلى %0.2 فقط من %1.6). ويبدو أن نمو معدل توظيف الكوادر

وعلى الرغم من عدم صدور بيانات عن العمالة الوافدة هذا العام بعد، إلا أنه من المرجح استمرار تراجع معدلات توظيف الوافدين في



المعاكسة في الفترات المقبلة، مع استمرار ظهور تداعيات الجائحة، لا سيما على مستوى القطاع

> في القطاع العام (إلى %2.9 – أدنى المستويات المسجلة منذ عامين – من %3.6) والتوظيف في

كل من القطاعين العام والخاص.